

وقال الشافعي فمن قال انتم بالله ان نوب
به اليمين كان يمينا وان نوب الاضار فلا وان
اطلق اختلف اصحابه فمنهم من رجع كونه ليس
بيمين وقال فبين قال اشهد بالله ونوب اليمين
كان يمينا وان اطلق فالصحيح من مذهبه انه ليس
بيمين ولو قال اشهد لانفعلت ولم يوفف قال
ابو حنيفة واحمد في اظهر روايته يكون يمينا
وقال مالك والشافعي واحمد في الرواية
الاخرى لا يكون يمينا **فصل** ولو قال
وحق الله كان يمينا عند مالك والشافعي
واحمد وقال ابو حنيفة لا يكون يمينا ولو
قال لعمر والله او وايم الله قال ابو حنيفة
واحمد في احد الروايتين هو يمين نوب اليمين
او لا وقال اصحاب بعض اصحاب الشافعي
ان لم يوفف ليس بيمين وهي رواية عن احمد
فصل لو حلف بالصحة قال مالك
والشافعي واحمد بنعقد بيمينه وان حث لزمه
الكفارة وقال ابن هبيرة ونقل في المسئلة خلاف
عمن لا يعتد بقوله وحكي ابن عبد البر في التمهيد
في المسئلة افعال الصحابة والتابعين والفاخرم
على ايجاب الكفارة بها قال ولم يخالف فيها

الا من لا يعتد بقوله واختلفوا في قدر الكفارة
فيها فقال مالك والشافعي يلزمه كفارة
واحدة وعن احمد روايتان احدهما كفارة واحدة
والاخرى يلزم بكل اية كفارة ولو حلف باليمين
صلى الله عليه وسلم فقال احمد في اظهر روايته
ينعقد بيمينه فان حث لزمه الكفارة وقال
ابو حنيفة ومالك والشافعي لا ينعقد بيمينه ولا
كفارة عليه **فصل** بين الكافر هل تنعقد
فقال ابو حنيفة لا تنعقد وقال مالك
والشافعي واحمد بنعقد بيمينه ويلزمه الكفارة
بالحث **فصل** وانفقوا على ان الكفارة
تجب بالحث في اليمين سواء كانت في طاعة او
معصية او مباح واختلفوا في الكفارة هل تنقد
لحنت ام تكون بعده فقال ابو حنيفة لا تجزي
الا بعد لحنت مطلقا وقال الشافعي يجوز
تقديمها على الحث المباح وعن مالك روايتان
احدهما يجوز تقديمها وهو مذهب احمد والاخرى
لا يجوز واذا كفر قبل الحث فهل بين الصيام والغنق
والاطعام فرق قال مالك لا فرق وقال
الشافعي لا يجوز تقديم التكفير بالصيام ويجوز
بغيره **فصل** واختلفوا في لغو اليمين